

كلمة الدكتور/ أنور يوسف العبدالله
الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
في "المؤتمر الخليجي الأول لصناعة الحلال وخدماته"

الكويت 24 - 26 يناير 2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

معالي الوزير الموقر - أصحاب السعادة الأفاضل - الأخوة والأخوات ضيوف المؤتمر.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أعبّر أصالة عن نفسي ونيابة عن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن خالص تقديري لمعالي المستشار/ راشد بن عبدالمحسن الحماد - نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الموقر - ولمعهد الكويت للأبحاث العلمية وللهيئة العامة للصناعة في دولة الكويت على المشاركة الفاعلة مع هيئة التقييس في التنظيم والتحضير لهذا المؤتمر الهام والتميز في محاوره وأهدافه حول صناعة الحلال والخدمات المرتبطة بهذه الصناعة.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر على الجهد الكبير والعمل المتقن الذي بذلته وكان له الأثر البين في حضور جمعكم الطيب المتميز بالمتحدثين والمشاركين لمناقشة الوضع الحالي لصناعة الحلال ومعاييره وضوابطه في عدد من دول العالم وخاصة الدول الإسلامية الشقيقة، ولاستشراف الدور المستقبلي الذي يمكن أن تساهم به دول مجلس التعاون الخليجي والأمانة العامة لمجلس التعاون وهيئة التقييس؛ للدفع بمسيرة وتقديم هذه الصناعة في ظل المبالغ الباهظة والمتزايدة لواردات المنطقة من الأغذية ووجود أكثر من مئة هيئة تصدر شهادات الحلال في العالم تختص معظمها بمفهومها الخاص والمنفرد بشأن ضوابط الحلال ومعاييره.

الأخوة والأخوات الكرام،،

لا شك أن موضوع هذا المؤتمر يحظى بكثير من الاهتمام والمتابعة من قبل هيئة التقييس التي تحرص على إحداث تقدم جماعي فيه على المستوى العالمي بشكل عام وفي منطقة دول المجلس بشكل خاص.

وإذا كان الغذاء وتحديداً مصدره يحتل مركزاً حساساً لدى الفرد المسلم في أي جزء من العالم ويندفع جاهداً للتأكد من أن الغذاء الذي يتناوله يتطابق مع المتطلبات الشرعية؛ فهو بالنسبة لدول مجلس

التعاون يشكل محوراً أساسياً لاهتمامات الأفراد بل كل الأجهزة المعنية؛ لاسيما وأن المنطقة تضم المقدسات الإسلامية وهي منبع الرسالة المحمدية، وعليه تلتزم دول المنطقة بتطبيق أحكام الشريعة الغراء؛ وهو ما ينعكس بالضرورة على المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية التي تصدرها هيئة التقييس باعتبارها الجهاز الإقليمي للتقييس في المنطقة.

ومن هذه المنطلقات فإن المواصفات الخليجية تمتاز عن كثير من المواصفات العالمية الأخرى كونها تضع الاعتبارات الشرعية في مقدمة أولوياتها، وتؤكد في كل مواصفاتها على ضرورة انسجامها التام مع المتطلبات الشرعية، علاوة على قيام الدول الأعضاء بالهيئة بإجراء الدراسات والاختبارات في المجالات المتعلقة بهذا الموضوع مثل الكشف عن المواد المحرمة شرعاً.

ولأن الغذاء يمس صحة وسلامة المستهلك؛ فقد حظي باهتمام بالغ من الهيئة التي تعمل على تغطية مختلف المنتجات الغذائية بالمواصفات اللازمة حتى إنها تشكل ما يربو على خمسة وعشرين بالمئة من إصداراتها؛ حيث تتحدد فيها الاشتراطات الواجب توفرها في تلك المنتجات الغذائية والحدود القصوى للمواد الضارة والممرضة وطرق الفحص والاختبار التي يتم بواسطتها التأكد من محتويات الغذاء وصلاحيته للاستهلاك الآدمي وضمان عدم إضراره بالصحة العامة، أو تعرضه للفساد والغش بالإضافة إلى اشتراطات التخزين والنقل والتداول وفترات الصلاحية، وغير ذلك من المتطلبات.

وتسعى الهيئة بالتنسيق مع الجهات الرقابية بالدول الأعضاء إلى وضع الإجراءات العملية التي تعمل على تشجيع الالتزام بالمواصفات، ومن بين ذلك: تطبيق إجراءات التحقق من المطابقة واعتماد الخدمات وشهادة الصلاحية للصادرات الغذائية وغيرها من النظم والإجراءات، وكل ذلك في إطار منظومة متكاملة تضمن وصول الغذاء إلى المستهلك بصورة صحية وسليمة وبمستوى عال من الجودة.

ولعل من ما يهمننا في هذا المؤتمر هو أن المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية تضع في أولوياتها أن تكون الأغذية (حلالاً) تقي بالمتطلبات والاشتراطات الشرعية سواء من ناحية الذبح طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية أو الخلو من أية مادة محرمة مثل لحوم ومنتجات الخنزير والكحول، وغير ذلك من الأمور التي يحرمها الدين الإسلامي.

وتلتزم الهيئة بالنص على هذا الشرط الأساسي في جميع المواصفات واللوائح الغذائية، فعلى سبيل المثال:

1. أصدرت الهيئة اللائحة الفنية الخليجية GSO 993 "اشتراطات ذبح الحيوان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية".

2. وأصدرت اللائحة الفنية الخليجية الخاصة بـ "الأغذية الحلال - الجزء الأول: اشتراطات عامة" والتي تضمنت جميع الاشتراطات الواجب اتباعها عند إنتاج وإعداد وتداول وتخزين الأغذية الحلال ومنتجاتها، وتعتبر هذه اللائحة تطويراً للمواصفة القياسية الدولية الصادرة عن لجنة دستور الأغذية "CODEX ALIMENTARIUS" رقم 1997/24.

3. كما قامت الهيئة مؤخراً بإصدار اللائحة الفنية الخليجية الخاصة بـ "الأغذية الحلال - الجزء الثاني: اشتراطات جهات إصدار شهادات الأغذية الحلال وشروط اعتمادها".

وإذا كانت هذه الجهود التي تهدف للتأكد من أن الغذاء (الحلال) تُبذل في مجال المواصفات القياسية واللوائح الفنية؛ فإن هناك جهوداً مناظرة تُبذل في مجال الصناعات الغذائية الخليجية لتطوير هذا القطاع ورفع درجة جودة منتجاتها، وقد اكتسبت هذه المنتجات المصدرة من دول المجلس لدى الجاليات الإسلامية في مختلف الأسواق العالمية سمعةً طيبةً ورواجاً؛ كونها تتمتع بأفضل مستويات الجودة والالتزام بضوابط الأغذية الحلال.

الأخوة والأخوات الأعزاء،،،

لقد أثار انتباهي كثيرٌ من عناوين أوراق العمل المعروضة في هذا المؤتمر؛ كونها تشير إلى وجود معايير مختلفة وضوابط متباينة على مستوى الدول الإسلامية للحلال في المنتجات الغذائية والإضافات الكيماوية ومستحضرات التجميل والأدوية، وشعرت بكثير من القلق؛ نظراً لعدم تحقق التوافق التام بين المؤسسات المعنية في الدول الإسلامية على مفاهيم فقهية مشتركة ومواصفات قياسية محددة وضوابط لإصدار شهادات ترخيص متماثلة للمعايير للأغذية الحلال وصناعتها، وأحسست بأن الوقت الذي انقضى في بحث هذا الموضوع بين الدول الإسلامية طويلٌ جداً، ولا توجد مؤشرات منظورة للتوصل إلى توحيد المفاهيم والقناعات والرؤى وتحقيق التوافق المنشود في الأمد القصير لأبعاد الموضوع الرئيسية: البعد الفقهي والفني والتجاري.

ولا تزيدني كل هذه المؤثرات والمشاعر والأحاسيس - على الرغم من كونها محببة - إلا بمزيد من الثقة والقناعة والإيمان بأن القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة سيظلان دوماً المرجعين القادرين على الحكم في اختلافاتنا، وأن لدينا الحنيف القدرة العظيمة والخالدة لأن يكون هو الأقوم والأصلح على الدوام في أحكامه وشرائعه لكل زمان وفي أي مكان، وأن اختلاف أمة الإسلام في ما دون الأحكام القطعية هو خير وصلاح ورحمة، ولن تتفق هذه الأمة على باطل أبداً.

إن كل هذه الثوابت ممزوجة بتعاليم ديننا وإرشادات نبينا وسلفنا الصالح بشأن أدب الاختلاف كفيلة في أن تجمعنا على كلمة سواء بشأن ما نأكله من غذاء، وللعلوم والأبحاث والمبتكرات التي من الله بها على الإنسان في هذا الزمان دورٌ مساندٌ يعيننا على الوصول إلى الشواهد والحقائق؛ فنبني عليها توافقنا على النتائج والمواقف والأحكام المشتركة.

أبعد كل ذلك نختلف ونحن نملك القدسية في المرجعية والقوة في النهج والقدوة والعلم، ومن المحزن أن يطول هذا الاختلاف ليمتد إلى عقود متتالية متعاقبة ونفترق وتتباعد شُقتنا في فهم نص فقهي أو تحديد مواصفة أو سنّ تشريع أو صياغة نظام يجمعنا طاعةً لله والتزاماً بأحكامه وصحة وعافية في ما نأكله ونستهلكه!

فأين مصدر المشكلة إذن؟ وما هو الحل؟

سؤال أوجهه لجمعكم المبارك، المتنوع في تخصصاته الفقهية والفنية والتجارية والصناعية، فالآمال معقودةٌ بكم لدفع جديدٍ لأبعاد صناعة الحلال، وأقترح أن يوجه هذا الدفع الجديد إلى منطقتنا بحكم اتساع توافق دولها وشعوبها فقهيّاً بشأن صناعة الحلال في ظل منظومة خليجية متكاملة في التقييس والتجارة، وليكن نجاحكم المأمول في توحيد ضوابط ومعايير صناعة الحلال في هذه المنطقة تجربةً ناجحةً يُقتدى بها ومرحلةٌ تُبنى عليها نجاحات جديدة في مواقع أخرى من العالم، إننا نتمتع بإرادة قوية للدفع بصناعة الحلال إلى الأمام، وإننا عازمون على جمع القوى واختصار الزمن وإحداث توافق منظور في صناعة الحلال، سائلين المولى العليّ القدير أن ينعم علينا بموفور من الرضا والبركة في ما نسعى إلى تحقيقه وإنجازه.

ولا يخفى عليكم أننا إذا لم نتوصل إلى معالجة جماعية جذرية لاختلافاتنا في ما يتعلق بأبعاد ومحاور صناعة الحلال؛ فلن نجد عذراً نقدمه للمستهلك الذي يتربح نتائج مؤتمرننا خارج هذه القاعة

، ولن نجد لأنفسنا مخرجاً دون أن نعزز يقين هذا المستهلك في أن قوت يومه لم يتم طرحه في الأسواق إلا بعد إجازته فقهياً وتطابقه فنياً مع المواصفات الموضوعية وأصدرت الشهادة بأنه غذاء حلال من جهات ذات موثوقية عالية اعتمدت أسساً وأحكاماً دينية متوافق عليها لا على مفاهيم شاذة أو منفردة.

ولا يفوتني في هذا المقام، إلا أن أؤكد أن مؤتمرنا هذا والنتائج والتوصيات التي سنتوصل إليها لن تعيق التبادل التجاري الحر بين دول العالم ولن تتعارض مع قواعد وأسس منظمة التجارة العالمية ولن تستحدث معوقاً فنياً أو تجارياً أو صناعياً أو تُحدث تمييزاً غير مبرر بين السلع والمنتجات.

الأخوة والأخوات الكرام،،

أكرر شكري لكم، وأنتهز هذه المناسبة لأعبر نيابة عن جمعكم الطيب - إذا سمحتم لي بذلك - عن خالص تقديرنا وعظيم إمتناننا لمبادرة دولة الكويت باستضافة هذا المؤتمر في هذا العام ومكرماتها باستضافته سنوياً حتى الوصول إلى الأهداف وتحقق الغايات والتطلعات، وهذا ليس غريباً على دولة الكويت - العزيزة على قلوبنا جميعاً - فهي التي عودتنا دائماً أن تحتضن لقاءات المحبة والخير والأخوة والصلاح لما فيه خير الإسلام وأهله والمنطقة.

أعز الله الكويت أميراً وحكومة وشعباً في ظل قيادتها السياسية الرشيدة وحفظها وأرض الإسلام والمسلمين من كل شر، وبارك لنا في ما نصبو إليه.

وقفنا الله لما يحبه ويرضاه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.